من إدارة الأزمة إلى بناء المستقبل

بقلم الدكتور فوزي مهدي

لم أكن أَعلَمُ، وأنا الطّبيب الذي اختار عِلمَ الأوبئة دونًا عن بقيّة الاختصاصات المُتاحَة، أنّي أستعِدُّ بذلك إلى أخطر امتحان أمرّ به في حياتي وأنبل مهمّة يطمح إليها طبيب أو إنسان: أن أكون المسؤول الأوّل عن صحّة التّونسيّات والتّونسيّين في أخطر وباء واجهه بلدي منذ استقلالِه.

استحضرتُ هذا كلّه خلال حفل تنصيبي فجاء خطابي اختزالا لرؤيتي للصّحّة العامّة في كونها سعيا دائما ودؤوبا نحو التغطية الصّحّيّة الشّاملة. قدّمتُ خلال مداخلتي يوم 2 سبتمبر 2020 كلمة لخّصتُ فيها الخطوط العريضة للبرنامج الذي وضعته لتطوير منظومة الصّحّة العموميّة والحد من التفاوت بين المواطنين في النّفاذ إلى الرّعاية ومواصلة ما قام به زملائي السابقين لتحقيق المشاريع المتواصلة والتي هي بصدد الإنجاز وذلك بتضافر جهود كل المتداخلين في هذا القطاع الحيوي والحسّاس والعمل جميعا على إخراج المنظومة الصّحّيّة من أزمتها والإجابة على التّحدّيات الكبرى التي تعترض هذه المنظومة خاصّة تلك التي تمّ تحديدها من طرف الحوار المجتمعي بمرحلتيه منذ أكتوبر 2012 والتزاما بالحق الدّستوري في الصّحّة، بضمان الوقاية والرعاية الصّحّيّة لكل مواطن وتوفير الامكانيات الضرورية لضمان السّلامة وجودة الخدمات الصّحّيّة، وضمان العلاج المجاني لفاقدي السّند ولذوي الدّخل المحدود.

هدفنا استرجاع ثقة المواطنين والمهنيين في المنظومة الصّحّيّة وخاصّة منها العموميّة بجعل المواطن في قلب المنظومة الصّحّية وإدراج صحّته في جميع السّياسات العامّة والحد من انتشار الأمراض ذات الصّلة بعوامل الاختطار السّلوكيّة والبيئيّة والمحدّدات الاجتماعيّة للصّحّة سعيا إلى تحقيق أهداف التّنمية المستدامة.

وكانت أولويّتنا في تلك المرحلة الدقيقة والظروف الخاصّة التي مرّ بها العالم بأسره وتونس بوجه الخصوص، **مقاومة تفشّي مرض كورونا الجديد وانتشاره** بين أهالينا وخاصة كبار السن منهم.

قيمنا هي المسؤوليّة، الشّفافية، الحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد واحترام الأخلاقيّات وميثاق المهنة.

شَهِدَت تونس خلال الفترة التي أشرفنا فيها على وزارة الصحة (سبتمبر 2020 – جويلية 2021) أربع موجات متتالية لمرض كوفيد-19.

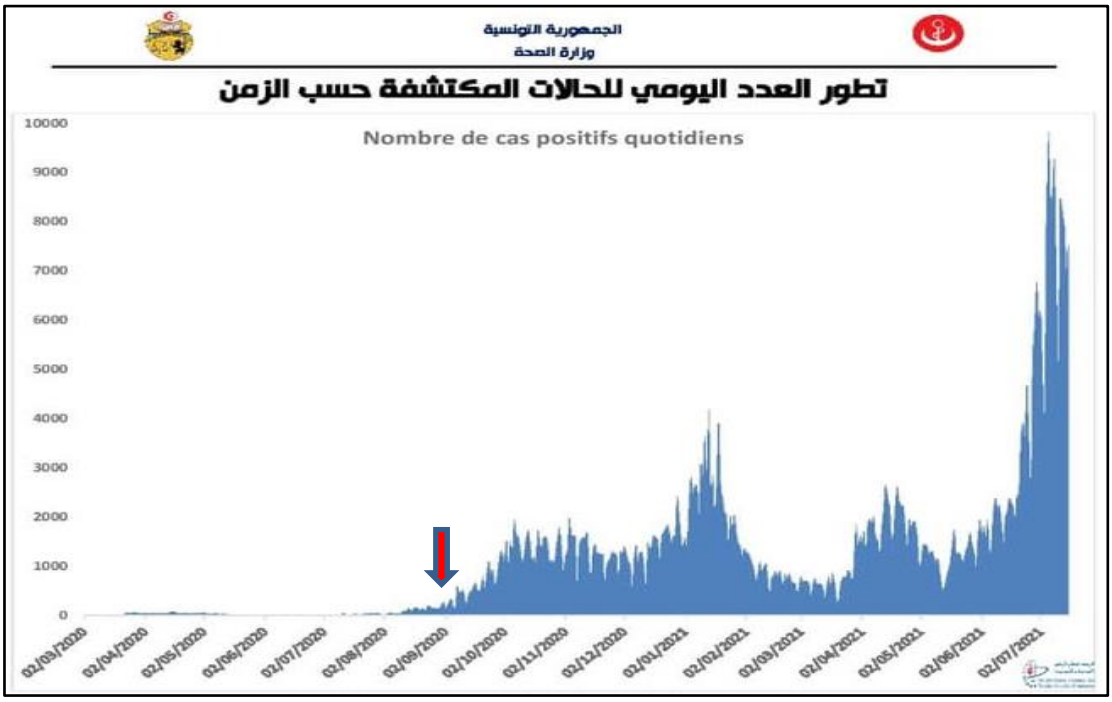

تميّزت هاته الفترة بانتشار مجتمعي للفيروس ومتحوّلات جديدة له، وخاصّة متحوّل دلتا، أسرعت في قوّة انتشاره وخطورته، سجّلنا خلالها حوالي 547 ألف حالة إيجابية، بعد إجراء أكثر من مليوني تحليل مخبري، استوجبت إقامة حوالي 22 ألف مريض بالمستشفيات العمومية والمصحات الخاصة وخلّفت نهاية الفترة حوالي 18 ألف وفاة رحمهم الله رحمة واسعة (عدد الوفيات المسجلة إلى غاية تاريخ كتابة هذا المقال تقارب 29 ألف وفاة).

كانت إستراتيجيّتنا مبنيّة على الركائز التالية :

- الوقاية والتّقصّي،
- الإحاطة المبكّرة بالمصاب بفيروس كورنا،
- تعزيز جاهزية المستشفيات،
- وتركيز المستشفيات الميدانية إذا اقتضى الأمر.

رغم الانخراط المبكّر لتونس قي منظومة covax الدوليّة وتوجيه الطّلبات لاقتناء الكميّات اللاّزمة من التّلاقيح من مختلف المصنّعين، ما إن تحصّلوا على تراخيص الاستعمال، ورغم توفّر الاعتمادات اللاّزمة، وجدنا صعوبات كبيرة في توفير هذه التّلاقيح نظرا للشّحّ الهائل من هذه المادّة على الصّعيد الدّولي. لذا انحصرت وسائل الوقاية لدينا في **الإجراءات الوقائية** المتمثلة خاصّة في التباعد وغسل اليدين ولبس الكمامة ومنع التجمعات.

أثّرت الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للجائحة على المواطنين تدريجيا على مدى انخراطهم وانضباطهم في تطبيق هذه الإجراءات.

في انتظار توفّر الكمّيات اللاّزمة من التّلاقيح، قمنا بإعداد **استراتيجيّة وطنيّة للتّلقيح** ضد هذا الفيروس هدفها تلقيح 50% من التّونسيين عند نهاية سنة 2021، ووضعنا بالتعاون مع وزارة تكنولوجيا الاتّصال والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات ومركز الإعلاميّة لوزارة الصحّة منظومة معلوماتيّة (**منصّة الكترونيّة evax.tn**) مكّنت من التّصرّف في عمليّة التّلقيح من تسجيل المواطنين التونسيين والأجانب المقيمين بتونس الرّاغبين في التّلقيح، إلى متابعة مسلك التّلقيح بكامله ومتابعة الملقّحين وتمكينهم من شهائد التلقيح الخاصّة بهم.

كما تمّ فتح وتجهيز 96 مركزا للتّلقيح وإدماج 146 مركز صحّة أساسيّة في عمليّة التّلقيح والإذن بإدماج الصيدليّات الخاصّة الرّاغبة في ذلك في عمليّة التّلقيح، علاوة على الفرق المتنقلة المشتركة العسكرية والمدنيّة.

وفي شهر جويلية 2021، إثر قبول تونس كمّيّات هامّة من التلاقيح، سواء عن طريق الشّراءات المباشرة أو عن طريق الهبات الوافدة من عديد البلدان الشّقيقة والصّديقة، الإذن بانطلاق الأبواب المفتوحة وتكثيف عمليات التلقيح.

بلغ عدد المواطنين الذين استكملوا تلقيحهم موفّى سنة 2021 قرابة 6 ملايين أي ما يعادل 50% من المواطنين.

وقد لعب المجتمع المدني والجمعيّات والمتطوّعون دورا هاما في تأمين وإنجاح عمليّات التلقيح بكافة المراكز المعدّة للغرض.

أمّا **في مجال التّقصّي**، فقد قمنا بالتّرفيع في عدد المخابر العموميّة (تحليل RT-PCR) من 3 مخابر إلى 26 مخبر موزّعين على أغلب جهات الجمهوريّة حسب توفّر الإطارات المختصّة. كما أذنّا لعديد المخابر بالقطاع الخاص، التي تستجيب لكراس الشروط المعدّ للغرض، لإجراء هذه التّحاليل مع التّقليص في كلفتها.

كما أدخلنا التّحاليل السّريعة تدريجيّا، بعد التّثبّت من نجاعتها، في عمليّات التّقصّي بأقسام طب الاستعجالي أوّلا، لتقليص الضغط عليها وعلى مخابر التّحاليل، ثمّ تعميمها والتّرخيص باستعمالها بالقطاع الخاص مع تحديد سعر خاص بها.

دون أن ننسى دور المخبر العسكري البيولوجي المتنقل في عدة مناسبات ببعض الجهات التي تفتقر إلى مخابر تحاليل، بأمر من رئيس الجمهورية.

هذا وقد أخذنا الإجراءات اللاّزمة لاقتناء أجهزة متطوّرة للتّقطيع الجيني لتعزيز المخابر المرجعيّة التي تقوم بإنجاز هذا التقطيع، كما اعتزمنا التعاقد مع القطاع الخاص لتركيز 5 مخابر متنقلة لتحقيق تغطية كاملة لكافّة الجهات وتأمين التّحاليل بكافّة المعابر الحدودية البرية والجوية والبحرية بتكلفة جُملِيَّة تُقدَّر بحوالي 15 مليون دينار، وتمّ التنسيق مع وزارة النقل لإحداث معلوم لدى المسافرين الدّاخلين للبلاد التونسية عبر الرّحلات الجوّيّة والبحريّة قدِّرَ بـ 5،45 أورو لتغطية جزءا من هذه المصاريف.

يتم عزل الحالات الإيجابيّة التي يتمّ كشفها بمناطق العبور بمراكز الحجر الصحي الاجباري التي تمّ إحداثها للغرض بنزل بولاية المنستير ونزل بولاية المهدية وتمّ تجهيزها وتعزيزها بالإطارات الطبيّة وشبه الطبيّة.

عملت الوزارة على **الإحاطة المبكّرة بالمصاب بفيروس كورونا** بهدف نجاعة التّدخّل الصّحّي ولعبت الإطارات الطبية وشبه الطبية العاملة بالخطوط الأولى للمنظومة الصّحيّة في توفير الخدمات الصّحيّة وذلك بالقطاعين العام والخاص.

كما تمّ التّنسيق مع مختلف الجهات المعنيّة لبعث شبكات مُوحّدة بين مختلف الإطارات الصّحيّة لتقديم الخدمات الصّحيّة على المستوى المحلّي ومتابعة المرضى في منازلهم والتّعهّد بهم بالمستشفيات المحلّيّة (الخط الأوّل).

وعملت الوزارة كذلك على الاعتماد على التكنولوجيّات الحديثة للتكفل بالمرضى بمنازلهم عن بعد. وتمّ للغرض توقيع عقد شراكة بين وزارة الصّحّة وعمادة الأطبّاء التونسيين وشركة مختصّة في التكنولوجيّات الحديثة يتمّ بمقتضاه تركيز منصّة معلوماتيّة لإجراء عيادات مجانيّة عن بعد يؤمّنها أطبّاء متطوّعون من القطاعين العمومي والخاص لفائدة حاملي فيروس كوفيد-19 أثناء كامل فترة الحجر الصحي الاجباري. إلاّ أنّ النّصوص القانونية المنظمة لهذا النشاط (الأوامر التّطبيقيّة الخاصّة بممارسة الطّب عن بعد) التي قمنا بإعدادها للغرض لم تصدر إلّا بتاريخ 8 أفريل 2022.

وفي هذا الإطار، وعلاوة على العدد الهام من مكثفات الأكسيجين وأجهزة التنفس CPAP التي قُدّمت في شكل هبة من مختلف الجهات المانحة، من الدول الصديقة والشقيقة والمنظمة العالمية للصحة والمجتمع المدني ومن الجمعيات والمواطنين المقيمين بالخارج، وزّعت وزارة الصّحّة ما يتجاوز 2000 جهاز مكثّف أكسيجين على مختلف المؤسّسات الصّحيّة العاملة بالخطوط الأماميّة وبالتّالي التّكفّل بالمرضى في أسرع وقت ممكن وتقليص الضغط على مستشفيات الخطّين الثّاني والثّالث.

أثقلت جائحة كورونا كاهل المستشفيات العموميّة التي خَصَّصَت كل مواردها البشريّة، حيث سجّلنا عديد الإصابات والوفيات ضمن العاملين بالقطاع الصحي العمومي والخاص رحمهم الله، وفي هذا الإطار تمّ اعتبار مرض كوفيد-19 مرضا مهنيّا لكلّ المباشرين بالقطاع الصّحّي العمومي والخاص وتمّ تكليف وزارة الشّؤون الاجتماعيّة بتعديل القانون المتعلّق بقائمة الأمراض المهنيّة. كما خصّصت المستشفيات العموميّة كلّ مواردها الماليّة للتّكفّل بالمرضى الوافدين عليها حيث أنّ التكفل بمرضى كوفيد-19 بالمستشفيات العمومية التّونسيّة مجاني ممّا استوجب من الوزارة أخذ **الإجراءات الكفيلة بتعزيز جاهزيّة المستشفيات**.

في هذا الإطار، تمّ **التّرفيع في طاقة الاستيعاب** لهذه المستشفيات بتسخير عديد الأقسام الاستشفائيّة للتكفّل بمرضى الكوفيد-19 وذلك وللأسف على حساب باقي الأمراض ما عدى الحالات الاستعجاليّة ومرضى السّرطان، وتوزيع تجهيزات إضافيّة من أسرّة ومعدّات طبيّة وسيّارات إسعاف تمّ اقتنائها للغرض أو سلّمت في إطار هبات من مختلف الجهات المانحة والدّول الصّديقة والشقيقة والمنظّمات الدّوليّة والوطنيّة والجمعيّات ومن المواطنين، ممّا مكّن من التّرفيع في عدد أسرّة الإنعاش الطّبّي من 90 سرير في شهر سبتمبر 2020 إلى 503 سرير في جويلية 2021 والترفيع في عدد أسرّة الأكسيجين من 450 سرير في سبتمبر 2020 إلى 2750 سرير في جويلية 2021.

هذا الترفيع في عدد الأسرّة والأنشطة الطبّيّة وشبه الطبّيّة استوجب **انتداب عدد من الإطارات الطبية وشبه الطبية والعملة**، في إطار التعاقد، لتغطية جزء من الاحتياجات الإضافية وتعويض جزء من الخسائر البشرية المذكورة أعلاه.

تُمَثّل **مادّة الأكسيجين** أهم وسائل العلاج الخاصّة بمرضى الكوفيد-19 وتضاعفت الحاجيات من هذه المادّة توازيا مع ازدياد عدد المرضى وتضاعف عدد الأسرّة وكذلك مع تطوّر تقنيّات العلاج التي تستوجب كمّيّات أكبر من هذه المادّة التي يصعب تخزينها. لذا سجّلت تونس ارتفاعا حادّا في استهلاك هذه المادّة ابتداء من فيفري 2021 والذي وصل إلى 6 أضعاف الحجم التّعاقدي وتجاوز في مناسبتين، وخاصّة عند ذروة الموجة الرّابعة، القدرات التّصنيعيّة للشّركات المنتصبة بتونس ممّا استوجب تسخير كمّيّات الأكسيجين المعدّة للصناعة لفائدة قطاع الصّحّة (ما عدى مصانع الأدوية والمستلزمات الطبّيّة) واستغلال كل قدرات معمل الفولاذ (وزارة الصّناعة) من تصنيع الأكسيجين وفي مرحلة أولى توريد بقيّة الحاجيات من الجزائر الشّقيقة عبر البر مع تحويل الكمّيّات المستوردة، على مستوى نقطة العبور، من الشّاحنات الجزائريّة إلى الشّاحنات التونسيّة.

خلال ذروة الموجة الرابعة، انقطع توريد مادة الأكسيجين عبر البر بصفة مفاجئة ممّا تسبّب في أزمة حادّة استوجبت، علاوة على الدّعم من عديد البلدان الشقيقة والصديقة والدور اللوجستي الذي لعبته قواتنا المسلّحة في توزيع قوارير الأكسيجين ومكثفات الأكسيجين برّا وجوّا على كافة المؤسسات الصحية (بأمر من رئيس الجمهوريّة)، أخذ إجراءات عاجلة بتسخير باخرتين (وزارة النقل) لاستيراد الحاجيات من هذه المادّة من فرنسا وإيطاليا والتي بلغت 230 ألف لتر في اليوم مع تشغيل مولّدات أكسيجين بكل من تطاوين وسيدي بوزيد وصفاقس (هبة من فرنسا) وبرمجة شراء 6 مولّدات إضافيّة وهبة بأربع مولّدات إضافيّة وعدت بها المنظّمة العالميّة للصّحّة.

عملت خليّة الأزمة متعدّدة الأطراف والمحدثة للغرض ليلا نهارا على حسن التصرّف في كميات الأكسيجين المتوفّرة وحسن توزيعها ممّا جعلنا والحمد لله لم نسجّل أي حالة وفاة جرّاء هذه الأزمة.

ورغم الصّعوبات الماليّة التي تمرّ بها الصّيدليّة المركزيّة للبلاد التّونسيّة والمؤسّسات الاستشفائيّة العموميّة، عملت وزارة الصحّة جاهدة على **توفير الأدوية الحياتيّة والمستلزمات الطبيّة** اللازمة لعلاج المرضى وكذلك **وسائل الحماية الفرديّة** لفائدة إطاراتها العاملة خاصّة في مسالك الكوفيد ووضعت الآليات الخاصّة بحسن التصرّف فيها.

ولتغطية الحاجيات المتزايدة من الأسرّة، قمنا، وبالاستعانة بخبرات أمير اللّواء طبيب محمد السّوسي، بتفعيل المستشفى الميداني بالمنزه وتعزيزه بأسرة الإنعاش وتعيين إطارات طبيّة وشبه طبيّة وعملة للعمل به، **وتركيز مستشفيات ميدانيّة إضافيّة** بكل من القيروان، معززا بمستشفى ميداني عسكري خاص بالإنعاش الطبّي، وباجة ثمّ ببن عروس (هبة من قطر) ومنوبة (هبة من المغرب) والمرسى (هبة من الولايات المتحدة الأمريكية) والمهدية (نفس الهبة لكن لم يتم تركيزه نظرا لعدم ملائمة الأرضية) ممّا مكّن من إضافة حوالي 500 سرير.

مهما كانت النتائج التي تحصّلنا عليها والعمل الدؤوب الذي قام به الفريق الذي عمل معي ليلا نهارا لمجابهة هذه الجائحة وكافّة أعضاء اللّجنة العلميّة المستقلة التي تخلّيتُ عن رئاستها وحيّدتُها عن الوزارة والإدارة، وباقي اللّجان التي أحدثت للغرض، فالفضل الأوّل والأكبر فيها يعود لبطلات الجيش الأبيض وأبطاله في كل الخطوط والذين مكّنوا المنظومة الصّحّيّة التّونسيّة من البقاء صامدة.

كما لا ننسى المد التّضامني للشّعب التّونسي، بمواطنيه ومنظماته ومجتمعه المدني، عبر مساهمته، بتبرّعاتهم، في تمويل الصّندوق الخاص الذي أحدث للغرض (مكّن من جمع حوالي 204 مليون دينار) والذي مكّننا من اقتناء حاجياتنا من المعدات والتجهيزات والكشوفات وغيرها بأبسط الإجراءات الممكنة. كلّ المعطيات الخاصّة بهذا الصّندوق وُضِعَت على ذمّة الرّاغبين في الاطّلاع عليها ونُشرَت دوريّا على موقع وزارة الصحّة.

ولا يفوتني أن أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى كل الدّول الصّديقة والشّقيقة والمنظمات الدّوليّة والجهات المانحة التي لم تبخل يوما في إسنادنا وتقديم الدّعم لنا.

إيمانا منّا بأنّ الوقاية ركيزة أساسية لمنظومتنا الصّحّية، فقد أكّدنا على عزمنا تعزيز الهياكل المكلّفة بمراقبة الأمراض (السارية وغير السارية) والوقاية منها، وتطويرها ودعمها بالموارد البشريّة والماليّة حتى تقوم بدورها على أحسن وجه، وعملنا في هذا الإطار على **إحداث وكالة وطنية للوقاية والسيطرة على المرض** جامعة لكل الأطراف المعنية بالوقاية.

علاوة على ذلك وعلى التسيير العادي لشؤون الوزارة وبرامجها والسّهر على حسن سير هياكلها ومؤسّساتها، وبالتوازي، أدرجنا ضمن برنامجنا العمل خاصّةً على:

- ✓ التنسيق مع الجهات المعنيّة لإيجاد الصّيغ الكفيلة **بمراجعة نظام التأمين على المرض** على أساس تغطية فاقدي السند وذوي الدخل المحدود بالتأمين على المرض وتعزيز القدرة الماليّة للمؤسّسات الاستشفائيّة العموميّة.
- ✓ **تحديد كلفة الأعمال العلاجية بكلّ الخطوط الصّحّية** بفضل المنظومة المعلوماتية "الطّبيّة الاقتصاديّة" التي تمّ تطويرها ببعض الهياكل الصّحّية العموميّة منذ سنة 2014،
- ✓ مراجعة النّصوص القانونيّة قصد **تحفيز الإطارات الطّبيّة وشبه الطّبيّة والإداريّة والتّقنيّة** وإطارات الإسناد العاملة بالهياكل الصّحّية العموميّة بكافّة الخطوط والسّعي إلى **رَقمنَة الهياكل الصحّيّة** بنسبة 100%.
- ✓ **التّقليص من التّفاوت الجهوي وفك العزلة بين الجهات** بمزيد تقريب الخدمات الصّحّية ذات جودة عالية من المواطنين وذلك بتأهيل وصيانة الأقسام الاستشفائيّة (خاصّة بالنسبة للاختصاصات الحياتيّة) بمستشفى على الأقل بكل ولاية وخاصّة تطوير وتأهيل أقسام الطب الاستعجالي والانعاش الطبّي بهذه المستشفيات ومواصلة تعزيزها بكل وسائل التّشخيص اللاّزمة من تصوير طبّي وتحاليل مخبريّة، وتعزيز أهم المراكز الصّحيّة الأساسيّة والمراكز الوسيطة بكل معتمدية بسيّارات إسعاف مجهّزة.

- ✓ **تطوير المنظومة الخاصّة بالتّصرّف في الأدوية والمستلزمات الطبّيّة** وتوفيرها بالكمّيّات اللاّزمة ودعم انتاجها داخليّا وترشيد استهلاكها وتطوير أساليب الحوكمة الخاصة بها. وفي هذا الإطار أسرعنا في إجراءات **إحداث الوكالة الوطنية للدواء** (إعداد النصوص القانونيّة الخاصّة بها) ومصادقة تونس على إحداث الوكالة الإفريقية للأدوية.

السيرة الذاتية للدكتور فوزي مهدي

الدكتور فوزي مهدي

+216.98.299.594

faouzimehdicabms@gmail.com

https://www.linkedin.com/in/faouzi-mehdi-8982b829/

- تونسي الجنسية
- ولد بصفاقس في 6 ديسمبر 1960
- متزوّج وأب لثلاثة أطفال

التكوين والشهائد

- أستاذ محاضر استشفائي جامعي في الطب اختصاص طب وقائي وجماعي (صحة عمومية)
- شهادة دكتوراه دولة في الطب
- شهادة المدرسة التطبيقية لمصالح الصحة العسكرية
- شهادة الدراسات التكميلية في إدارة المستشفيات واقتصاد الصحة
- شهادة الدراسات التكميلية في الاحصائيات الطبية وعلم انتشار الأوبئة

خبرة عمليّة

- للدكتور فوزي مهدي أكثر من 36 عامًا من الخبرة المهنية في القطاع الصحي الذي يشمل القطاع العام وشبه العام والخاص. شغل منصب وزير الصحة التونسية خلال الفترة 2020-2021.
- عمل الدكتور فوزي مهدي مستشارا لعديد من وزراء الصحة لمدة 5 سنوات، ومدير الخدمات الفنية والتكوين والبحث العلمي بالإدارة العامة للصحة العسكرية لمدة 3 سنوات. بالإضافة إلى ذلك، أدار الدكتور فوزي مهدي العديد من برامج الصحة العامة الوطنية بالإضافة إلى العديد من الهياكل الصحية.
- ساهم الدكتور فوزي مهدي في تطوير وتنفيذ مختلف السياسات والاستراتيجيات والبرامج الصحية الوطنية والمحلية، بالإضافة إلى تصميم وإنشاء وتنظيم وإدارة الهياكل والمرافق الصحية.
- قام الدكتور فوزي مهدي بتطوير أدوات إدارة المعلومات الطبية داخل وزارة الدفاع الوطني، كما قاد العديد من مشاريع رقمنة الهياكل الصحية وتحديث نظام المعلومات الصحية في تونس.
- الدكتور فوزي مهدي خبير في إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة. تشمل خبرته إنشاء المرصد الوطني للموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة الذي يسمح باستشراف التصرّف في هذه الموارد، كما تشمل خبرته تطوير وتنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز المناطق ذات الأولوية بأطباء الاختصاص، فضلاً عن العديد من البرامج التكوينية لمهنيّي الصحة.
- الدكتور فوزي مهدي أستاذ محاضر مبرز استشفائي جامعي في الطب اختصاص طب وقائي وجماعي (صحة عمومية)، ساهم في إنشاء نظام مراقبة وبائية للأمراض السارية وغير المعدية، وكذلك وضع وتطوير منظومة للمراقبة الصحية ولاستمرارية نشاط الطب الوقائي.
- شارك الدكتور فوزي مهدي في مهمة حفظ السلام برواندا (1994-1995)، برعاية الأمم المتحدة، كطبيب رئيس للفيلق التونسي برواندا، كما ساهم في إعداد مهمة حفظ السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية.